مجتمع

جنوب السودان: انعدام الأمن الغذائي يهدد 7 ملايين

يواجه أكثر من سبعة ملايين شخص في جنوب السودان خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد في الأشهر المقبلة، من بينهم عشرات الآلاف الذين قد يتعرضون لمستوى كارثي من المجاعة. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في بيان: «ما يُقدّر بنحو 7,1 ملايين شخص من المرجح أن يتعرضوا لمستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين إبريل/ نيسان ويوليو/ تموز 2024». أضاف أن ضمن هذه المجموعة هناك «79 ألف شخص معرضون لخطر مستوى كارثي (المرحلة الخامسة من تصنيف الأمن الغذائي)»، أي ما يعادل المجاعة. (فرانس برس)

البيرو: مقتل 16 شخصاً في انقلاب حافلة

قُتل 16 شخصاً على الأقل في البيرو بسبب انقلاب حافلة عن حافة جبلية في منطقة أياكوتشو الجبلية، كما أعلنت السلطات. وكانت الحافلة تقل أكثر من 40 راكباً في جبال الأنديز حيث تكثر الحوادث المماثلة. وقال المسؤول في أياكوتشو، فيبر فيغا، إنه تم انتشال 13 جثة ولا تزال ثلاث تحت الحافلة، مشيراً إلى أن عدد القتلى بلغ 16. وأشار إلى أن الأحوال الجوية السيئة تسبّبت في تأخر عملية انتشال بقية الجثث. من جهتها، قالت وزارة الصحة، في بيان، إن الحادث وقع فيما كانت الحافلة متجهة من ليما إلى مدينة أياكوتشو. (فرانس برس)

التهجير مستمرّ (فرانس برس)

سيراً على الأقدام

في الذكرى الـ 76 لنكبة 1948، عادت مشاهد نزوح الفلسطينيين من مدن قطاع غزة، التي كان آخرها النزوح من مدينة رفح جنوباً. وتُشبه مشاهد نزوح الفلسطينيين سيراً على الأقدام وهم يحملون أمتعتهم وأبناءهم الصغار، مشاهد التهجير في نكبة عام 1948، بحثاً عن الأمان في مناطق أخرى. ولجأ الفلسطينيون إلى استخدام عربات الكارو التي تجرّها الحيوانات في عمليات نقل الأمتعة والأغطية والأطعمة من أماكن سكنهم إلى مناطق النزوح الجديدة.

واضطرّ الكثير من النازحين إلى نصب خيامٍ من مواد ومعدات بسيطة من الخشب وأكياس النايلون على الأرصفة وعلى جانبي الطريق وفي الأزقة.

وقالت الفلسطينية النازحة من مدينة غزة: «هجّرتنا إسرائيل من مدينة غزة إلى جنوب القطاع في رفح في بداية الحرب، وها نحن اليوم نُهجَّر مرة أخرى إلى مدينة دير البلح وسط القطاع ونعيش حياة بدائية في خيمة صغيرة على شاطئ البحر». تضيف: «تكررت مشاهد النكبة والتهجير القسري الآن بعد 76 عاماً. أين نذهب؟ لن نقبل بالتهجير من فلسطين ولا بأي شكل».

وأوضحت: «بيتنا مكون من 3 طوابق دمرته إسرائيل بالكامل، فقلنا كله فداء للوطن، ولكن هذا لن يدفعنا إلى الهجرة». ولا تزال البارودي تحتفظ بمفتاح منزلها رغم تدميره من قبل الجيش الإسرائيلي. ومنذ النكبة ظلت مفاتيح البيوت القديمة التي يحتفظ بها الفلسطينيون رمزاً للأمل في العودة، إلا أن المهجرين الجدد في هذه الحرب ربما لم يسعفهم الوقت لحمل مفاتيح منازلهم.

(الأناضول)

تلاميذ الجزائر يستعدون لامتحانات البكالوريا

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

بدأ آلاف التلاميذ المقبلين على امتحانات شهادة البكالوريا بشعبها المختلفة (علوم تجريبية، تقني رياضي، رياضيات، تسيير واقتصاد، لغات أجنبية، آداب وفلسفة) في الجزائر، الاستعداد لهذا الاستحقاق المهم الذي يبدأ الشهر المقبل في يوم الأحد الموافق لـ 9 يونيو/ حزيران المقبل ويستمر حتى يوم الخميس الموافق لـ 13 منه، من خلال مراجعة الدروس بكثافة. وعادة ما تُشغل هذه الفترة جميع أفراد العائلة الذين يسعون إلى تهيئة أجواء مناسبة لأبنائهم للدراسة في البيوت؛ فهذه الاختبارات تعد الأهم في مسار التلاميذ الدراسي كونها تؤهلهم لبدء حياتهم الجامعية.

يختار بعض التلاميذ الدراسة ضمن مجموعات من خلال لقاءات دورية مرتين في الأسبوع يومي الجمعة والسبت، أو الثلاثاء والسبت، في المكتبات العامة الرئيسية التابعة للبلديات أو الولايات والموجودة في مختلف مناطق الجزائر. وجهزت المكتبات العامة التابعة للحكومة مساحات للتلاميذ، وخصوصاً الذين يستعدون لتقديم امتحانات البكالوريا منهم، لمراجعة الدروس خلال فترة بعد الظهر، وذلك من الساعة الخامسة مساء وحتى الساعة العاشرة ليلاً، بإشراف أساتذة متطوعين. في مكتبة الشيخ البشير الإبراهيمي في ولاية الأغواط جنوبي البلاد، تطوعت أستاذة الرياضيات سعيدة ولغيس لمراجعة الدروس للتلاميذ مرتين في الأسبوع. وتقول لـ «العربي الجديد» إنها تقوم بهذه المهمة منذ ثلاث سنوات، لافتة إلى أن ابنتها أيضاً تستعد للامتحانات. لذلك، تنتهز الفرصة لمساعدتها ومجموعة من زملائها في الثانوية. تضيف أن هذه المرحلة مهمة في حياة التلاميذ المقبلين على امتحانات البكالوريا، بل هي فترة «الذروة القصوى» للمراجعة، ويفضل البعض القيام بها بشكل جماعي كون هذه الطريقة «تحفزهم للاستمرار في المراجعة والتخلص من الروتين والقلق والخوف أيضاً».

في المقابل، يختار بعض التلاميذ الالتحاق بالمراكز التعليمية الخاصة علماً أن كلفة الساعة الواحدة هي 500 دينار جزائري (حوالى 3 دولارات أميركية)، مع الإشارة إلى أن الدروس الخصوصية الخاصة بالبكالوريا تحولت إلى ظاهرة في البلاد خلال السنوات الأخيرة. ويقول الأستاذ معاذ محمودي من مؤسسة النجاح في منطقة أولاد فايت، إن مثل هذه الدروس تلقى اهتماماً كبيراً من التلاميذ، ويكون الإقبال عليها مكثفاً وخصوصاً خلال شهر مايو/ أيار الجاري، إذ يحاول البعض تدارك التأخّر في بعض الدروس. وهنا تكون المراجعة الجماعية ضرورة بالنسبة إليهم بإشراف أساتذة من مختلف التخصصات والذين يتمتعون بالخبرة اللازمة.

وفي ما يتعلق بالتحضير لبرنامج المراجعة المكثف، يقول محمودي لـ «العربي الجديد» إنه يبدأ التحضير له قبل أسابيع من موعد الامتحانات، فضلاً عن تنظيم ورشات تطبيقية خاصة بالمجموعات التي تهتم بمراجعة وحل تمارين امتحانات دورات البكالوريا السابقة، بالإضافة إلى تقديم دروس مرة في الأسبوع حول كيفية قراءة الأسئلة والتعامل مع الأجوبة مع التركيز على الاستعداد النفسي بإشراف مختصين في علم النفس التربوي. إلى ذلك، يعتمد البعض على متابعة الدروس التعليمية على منصات خاصة على الإنترنت. وتنتشر الكثير من الفيديوهات التي تقدّم دروساً مجانية للتلاميذ وتساعدهم في المراجعة اليومية. وتقول التلميذة إكرام بوناموس لـ «العربي الجديد» إن «تخصصها العلمي يجعلها تتابع يومياً الدروس المجانية عبر الإنترنت. ومنذ بداية العام الدراسي وهي تتابع الفيديوهات التعليمية. لكن منذ بداية شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، صارت المتابعة مكثفة»، لافتة إلى أنها ضاعفت جهدها في البحث على موقع يوتيوب لاختيار الأساتذة الأكثر إفادة بالنسبة إليها. وتقول إنها «تحاول فهم الدروس والكلمات المفتاحية وحل امتحانات السنوات السابقة مع التقيد بالوقت الممنوح لها».

توجيه وثقة

تقول أستاذة العلوم الطبيعية في ثانوية عميرة آريس في ولاية ميلة شرقي البلاد، كريمة بلكربي، إن المتابعة المستمرة من قبل التربويين والمتخصصين الاجتماعيين للتلاميذ المقبلين على امتحانات شهادة البكالوريا، تصنع فرقاً في توجيههم إلى كيفية التحضير الجيد للامتحان بحسب قدراتهم، وترفع من معنوياتهم وتبعث الثقة في نفوسهم.

تحقيق

مخيم جباليا

غزيون يرفضون المغادرة والاستسلام

ماساة جديدة يعيشها الموجودون في مخيم جباليا، في ظل الاقتحامات الإسرائيلية والمساعي لتفريغه من اهله. ويحكي اهل المخيم عن انتشار الجثث في الشوارع من دون ان يكونوا قادرين على الاقتراب منها

غزة ـ **امجد ياغي**

يعيش سكان مخيم جباليا، الواقع في شمال قطاع غزة، واقعاً ماساوياً في ظل هدم الاحتلال الإسرائيلي أجزاء من المخيم من الجهة الشرقية والجنوبية والشمالية، بهدف إخضاعه، وهو أكبر مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، بعدما فشلت مخططات الاحتلال في إخلاء المخيم على مدار أكثر من سبعة أشهر من العدوان المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وحصار المنطقة الشمالية بالكامل وإخضاعهم للجوع المتكرر. على مدار الأيام الأخيرة، عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى قصف منازل ومناطق تضم مدنيين يرفضون ترك بيوتهم حتى لا يسمحوا للاحتلال بتنفيذ مخططه في تدمير المخيم، رغم العدد الكبير من الضحايا الذين سقطوا منذ بدء العدوان، وسط تهديدات مستمرة لسكان المخيم بالإخلاء باتجاه غرب مدينة غزة. كما أراد عدد من سكان المخيم البقاء فيه، لأنهم مثل كثيرين لا يعرفون إلى أين يذهبون.

تكثر أعداد جثامين الشهداء في عدد من شوارع مخيم جباليا، وخصوصاً منطقة بلوك 2، ولا يستطيع الأهالي الاقتراب منها، بسبب انتشار طائرات الاستطلاع الإسرائيلية في المكان، وإطلاقها النار على كل من يقترب منها. يقول محمد عابد (37 عاماً)، الذي لا يزال موجوداً بين أزقة المخيم من الناحية الغربية، التي نزحت إليها أعداد من سكان المناطق الشرقية للمخيم، لـ«العربي الجديد»: «نزحت أعداد كبيرة من مخيم جباليا خلال الشهر الأول من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لكن كثيرين لا يزالون يؤمنون بعقيدة وصمود المخيم. فلو تُرك، لكان الاحتلال مسح ذاكرة الأجداد والأجيال داخله. نخاف على أرواحنا ولا نريد الموت لأننا نرغب في المستقبل. في المقابل، لا نريد تدمير منازلنا ففيه كل ذكريات وتفاصيل صمودنا».

ويقول عابد إن عمليات قوات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة على مدار أربعة أيام متواصلة من الناحية الجنوبية الشرقية وتحديداً بلوك 2 من المخيم، بعدما اقتحم مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وأفرغها من النازحين وحتى المسنين غير القادرين على الحراك، بسبب شدة القصف المباشر باتجاهه. يضيف: «رأينا جثامين على الأرض، وأجبرنا على الخروج، لأن طائرات الاستطلاع تلاحقنا حتى نتراجع، ولا تزال جثامين عائلات النازحين ملقاة في الشوارع، وتمنع قوات الاحتلال سيارات الإسعاف والطواقم الطبية من الوصول إليهم، أو نقلهم إلى المستشفيات، وتصلنا نداءات استغاثة من عشرات المواطنين المحاصرين تحت القصف من أقاربنا وغيرهم. وحتى الدفاع المدني لم يتمكن من الوصول إليهم».

وأجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي النازحين على الخروج من مدارس المنطقة الشرقية لمخيم جباليا، والتي كانت تأوي آلاف النازحين ممن دمرت منازلهم في المخيم، وقد عاد البعض بعد الانسحاب الإسرائيلي مطلع إبريل/ نيسان الماضي. لكن الاحتلال ومع اندلاع العملية العسكرية في رفح، قرر التوسع في المنطقة الشمالية بالكامل، وطلب النزوح إلى مناطق لا توجد فيها ملاجئ، وهو ما أبقى أعداداً من الناس داخل المدارس في المخيم. إحدى النازحات، وتدعى سوزان عبد الله، وصلت إلى مدرسة حكومية في الجهة الغربية من المخيم باتجاه حي الصفطاوي القريب، تقول إن اثنين من أبنائها لا يستطيعان النزوح، وانقطع التواصل معهما. ولا تعرف إن كانا لا يزالان على قيد الحياة أو اعتُقلا أو قُتلا.

الخمسينية سوزان من سكان بلدة جباليا شرق المدينة، خسرت منزلها خلال الشهر الأول للعدوان، جراء القصف الإسرائيلي للمنطقة. لم ترغب واسرتها في النزوح إلى الجنوب، مشيرة إلى أن من نزح إلى جنوب القطاع من عائلتها استشهد في مدينة خانيونس أثناء اقتحام قوات الاحتلال المدينة في فبراير/ شباط الماضي. لذلك، فإن عدم توافر أمان أمنة رغم الادعاءات الإسرائيلية أبقى الكثير من سكان الشمال متمركزين في المخيم. وتشير إلى أنها من اللواتي تلقين تحذيرات عبر مناشير أسقطها الاحتلال من خلال طائراته على النازحين، وطلبت منهم الذهاب إلى غرب مدينة غزة. وتشدد على أنها لم تجد وسيلة نقل لها ولوالدتها السبعينية وأغراضهم. وعندما ذهب نجلها الأصغر إلى المنطقة، وجد أن عدداً من العائلات أقامت في منازل مدمرة لدى النازحين. واحد النازحين في منزل مدمر، في حي النصر، وجد جثمان شهيد متحللاً، ما جعله يشعر بالخوف.

وتوضح عبد الله في حديثها لـ«العربي الجديد»: «على مقربة من المدارس، سارت دبابات فوق كل شيء أمامها في منطقة السكة ومنطقة بلوك 4 من الناحية الشرقية ومنطقة المحول. الجميع يريدون حشرنا إلى الوراء، ويرغبون إما في إدماننا أو إخضاعنا لنستسلم أو نموت في مناطق أخرى». تضيف: «عائلتي هي إحدى العائلات الشاهدة على الكذب الإسرائيلي. أينما ذهبنا يريد الاحتلال قتلنا. أرواحنا ليست هينة علينا وعلى أبنائنا حتى نستغني عنها. لكن في عقيدتنا نحن جميعنا صمدنا على هذه الأرض أكثر من سبعة أشهر، وما زلنا نقول الأرض وحق العودة ونطالب بحقوقنا أمام الجميع. ما حدث هو دروس للأجيال المقبلة، وإن عشنا سنورث حكايتنا لكل طفل يكبر على هذه الأرض». نفّذ الاحتلال الإسرائيلي عشرات المجازر بحق اللاجئين والمهجرين في مخيم جباليا، وذلك خلال الشهرين الأولين من العدوان. ويمتلئ المخيم بالنازحين من بلدتي بيت حانون وبيت لاهيا، وقد وجدوا فيه أقرب نقطة للنزوح. لكن على الرغم من محاولات الاحتلال الإسرائيلي الكثيرة، فإن عدداً كبيراً من سكان المخيم أعلنوا عن بقائهم فيه حتى لا يسقط المخيم. ومخيم جباليا هو أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، وأنشئ بمحاذاة بلدة جباليا، بعد نزوح آلاف الفلسطينيين إليه، قادمين من قرى ومدن جنوب فلسطين، عقب النكبة عام 1948. وتشرف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) على مختلف الخدمات الاجتماعية المقدمة لسكان المخيم، الذي يعاني من الاكتظاظ. يقع مخيم جباليا في الشمال الشرقي لقطاع غزة، بمحاذاة مدينة تحمل الاسم ذاته، وعلى مسافة كيلومتر واحد عن الطريق الرئيسية غزة-بافا. تحده من الشمال قرية بيت لاهيا، ومن الجنوب والغرب مدينة جباليا وقرية النزلة، ومن الشرق بساتين الحمضيات. يرتفع المخيم عن سطح البحر حوالي 30 قدماً، ويبعد عن مدينة جباليا مسافة كيلومتر تقريباً، وهو من أقرب المخيمات إلى معبر بيت حانون المنفذ الوحيد لسكان غزة إلى إسرائيل.

يصف الغزيون مخيم جباليا بـ«اللقمة المعلقة في حلق الاحتلال»، كونه المخيم الذي اندلعت منه شرارة الانتفاضة الأولى عام 1987 عند قيام سائق شاحنة إسرائيلي بدعس مجموعة من العمّال الفلسطينيّين من مخيم جباليا عند حاجز بيت حانون، قبل أن يصبح معبراً. وشهد المخيم مسيرات وتظاهرات غاضبة كانت هي نقطة تحول كبيرة في حياة الفلسطينيين. وكان مخيم جباليا محركاً للغضب في بقية المخيمات في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل، وينسحب الأمر على الاحتجاجات السلمية خلال السنوات الأخيرة، منها حراك شبابي للمطالبة بالكهرباء، وحراك «بدنا نعيش» الذي كان يطالب بإلغاء الضرائب. يوضح أحد سكان المخيم، عمر أبو فتيلة، أن العائلات تراجعت في منطقة الغربية للمخيم، بعدما وصل القصف الإسرائيلي إلى وسط المخيم بشكل عشوائي. وهناك إصرار من الغزيين على عدم ترك المخيم.

أبو فتيلة هو أحد الذين رفضوا ترك المخيم، قائلاً إن خطوة كهذه تساهم في مخطط التهجير ومسح الذاكرة الفلسطينية. تعود أصوله إلى مدينة يافا، وكان جده عبد اللطيف من أوائل سكان مخيم جباليا، وهو من رجال وعشائر المخيم، وقد دفن في مقبرة الفالوجا، حيث دنس الاحتلال مقابر جده وأفراد العائلة، ويسعى بعد انتهاء العدوان إلى إعادة بناء ضريح لجده. يقول لـ«العربي الجديد»: «جربنا الجوع والعطش في المخيم، ومات الناس من جراء الجوع، ودخلنا المستشفيات، ودمرت منازلنا. رفض جيراننا النزوح، واستشهدوا في منزلهم في منطقة شرق الترنس في مخيم جباليا. لكن ما يحصل هو عملية تطهير للمخيم بالكامل». يضيف: «أبلغ من العمر 31 عاماً، وعايشت كل حكايات المخيم، واستشهد عدد من أفراد عائلتي منذ الانتفاضة الأولى وحتى الثانية وخلال هذا العدوان. لا نريد الموت، ويقاؤنا في المخيم هو من أجل الحياة والأجيال الجديدة. لو سقط المخيم، ستكون هناك كارثة على تاريخنا وقضيتنا. يريد الاحتلال مسح الذاكرة في كل حائط كتبت عليه فلسطين وعائدون في المخيم».

قصف ودمار في مخيم جباليا (فرانس برس)

1948
هو العام الذي أنشئ فيه مخيّم جباليا عقب النكبة الفلسطينية ويقع إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة.

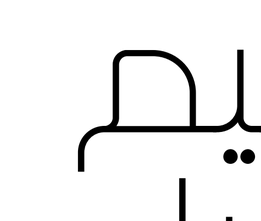

غزة: ارتفاع جنوني في كلفة النقل إلى «المناطق الإنسانية»

يجبر النازحون الساعون الى النجاة مع اسرهم من المجازر الإسرائيلية على الاختيار بين نار الحرب المستعرة، وبين تكلفة النقل المبالغ فيها

غزة ـ **علاء الحلو**

اضطر النازح الفلسطيني سمير أبو دلال إلى نقل خيمته، بما تضمه من مستلزمات المعيشة الأساسية، على عربة يجرها حصان بفعل الغلاء الجنوني في تكلفة النقل، في حين يعاني مثل غالبية سكان قطاع غزة من أزمة مالية خانقة.

وبات عشرات الآف النازحين الفلسطينيين مجبرين مجدداً على مغادرة مدينة رفح في أقصى جنوبي القطاع بسبب مناشير التهديدات الإسرائيلية التي تتساقط عليهم من الطائرات الحربية، أو الاتصالات الهاتفية التي تطالبهم بضرورة المغادرة الفورية، أو على وقع الأحزمة النارية التي يشنها الاحتلال لتدمير المناطق السكنية، لكنهم يعانون بسبب كلفة مضاعفة لمختلف وسائل النقل.

يقول أبو دلال، الذي بدا منهكا بعد رحلة النزوح الطويلة والشاقة، إنه اضطر للركوب على «الكارة» بجانب «عفش البيت»، فيما ذهبت زوجته وطفلاه بسيارة أجرة بمقابل مرتفع وصل إلى 40 شيكلا للفرد الواحد، وذلك بعد فشله في توفير شاحنة تقله هو وأسرته وحاجياته نحو منطقة النزوح الجديدة. ويوضح لـ «العربي الجديد»، أنه يعيش النزوح الرابع، والذي أعاد إلى أذهان أسرته فترة بدايات الحرب، حيث كانت كلفة النقل خيالية. يضيف: «طلب مني أحد السائقين مبلغ 600 دولار لنقل العفش، فيما طلب آخر 1500 شيكل، ما دفعني لاستئجار كارة بمبلغ 500 شيكل. تكلفة هذا النقل لم تكن تتجاوز 100 شيكل في الأوضاع الطبيعية». (الدولار يساوي 3,8 شواكل تقريبا).

ويرجع السبب الرئيسي في الارتفاع الكبير لتلك الكلفة إلى الإغلاق الإسرائيلي المتكرر للمعابر منذ بداية العدوان في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ومنعه دخول مشتقات البترول، بما فيها الوقود اللازم لتشغيل المركبات، فيما تفاقمت حدة الأزمة بعد السيطرة الإسرائيلية الكاملة على معبر رفح، وإغلاقه في وجه المساعدات الإنسانية، وشاحنات البضائع المكدسة على الجانب المصري من المعبر. وأفقدت الحرب المستعرة غالبية سكان قطاع غزة السيولة النقدية بفعل عدم انتظام صرف الرواتب، وعدم القدرة على سحب أموالهم من جراء إغلاق البنوك، وعدم وجود سيولة في مكاتب التحويلات المالية، وعدم القدرة على التعامل مع تطبيقات البنوك الرقمية بسبب عدم توفر الإنترنت أو الهواتف.

أمضى الفلسطيني حمادة ديب ثلاثة أيام من البحث عن وسيلة نقل بسعر معقول لنقله من مدينة رفح نحو ما يطلق عليه الاحتلال الإسرائيلي «المناطق الإنسانية الآمنة»، ثم اضطر إلى التشارك مع مجموعة من الجيران في ايجار شاحنة لنقل خيامهم وأسرهم قبل اشتداد الأزمة مع تواصل التهديدات الإسرائيلية بتوسيع العملية العسكرية. يقول ديب لـ «العربي الجديد»: «لا يمكنني دفع 2500 شيكل، فأنا أعاني من أزمة مالية بفعل عدم تمكني من سحب راتبي منذ شهرين بسبب التكدس الشديد على الصراف الوحيد الذي كان يعمل في مدينة رفح، وبسبب نسب الفائدة المرتفعة للغاية عند مكاتب الصرافة، والتي تصل إلى 25 أو 30 في المائة في بعض الأحيان. النقل بهذه الطريقة كان مرهقا للغاية، وأفقدني بعض الأدوات بسبب اختلاط الأغراض مع الجيران. لم أتمكن من الجلوس طيلة الطريق، وبقيت واقفاً على حافة الشاحنة لعدم وجود متسع، وخشية من سقوط العفش في الطريق».

اضطرت الفلسطينية علا الأشرم إلى النزوح في بداية الحرب من منطقة «التوام» في شمالي قطاع غزة إلى مخيم النصيرات في وسط القطاع بعد تدمير الطائرات الحربية الإسرائيلية منزل عائلتها، ثم اضطرت مجددا للنزوح إلى مدينة رفح، وتقول إن «تجربة النزوح بحد ذاتها مؤلمة وقاسية، وتزيد الظروف المحيطة من قسوتها». تعيل الأشرم أسرة مكونة من أربعة أيتام، وتؤكد لـ «العربي الجديد»، أنها كانت تدخر بعض المال المتبقي من ثمن عقد الذهب الذي اضطرت لبيعه على أمل العودة إلى منطقة سكنها في شمالي القطاع، إلا أن بدء العملية العسكرية في رفح أضطرها إلى دفع ما تبقى معها للنزوح مجدداً نحو مدينة دير البلح. وتضيف: «دفعت قرابة 1500 شيكل لصاحب حافلة صغيرة لنقلي مع أبنائي وخيمتنا القماشية وبعض المواد الغذائية وأدوات المطبخ والملابس. رغم هذا الرقم الخيالي للنقل من مدينة رفح إلى دير البلح، إلا أنه كان من أفضل الأسعار التي صادفناها على مدار أيام». ويتشابه واقع معظم النازحين الفلسطينيين الذين استنزفت الحرب جيوبهم بفعل المتطلبات المعيشية المتواصلة، فالغالبية تركوا بيوتهم بما فيها، واضطروا لاحقاً لشراء المستلزمات الحياتية في ظل غلاء شديد، ما أفقدهم كل ما يملكون، حتى أن الحصول على أي خدمة بات بمقابل مادي في ظل عدم القدرة على الإيفاء بمتطلبات أسرهم.

باتت العربات التي تجرها الحيوانات وسيلة نقل اساسية (فرانس برس)

وسائل النقل محدودة في رفح مقارنة بحجم النزوح (فرانس برس)

نزحت اعداد كبيرة من مخيم جباليا خلال الشهر الاول من العدوان

اللطيف من أوائل سكان مخيم جباليا، وهو من رجال وعشائر المخيم، وقد دفن في مقبرة الفالوجا، حيث دنس الاحتلال مقابر جده وأفراد العائلة، ويسعى بعد انتهاء العدوان إلى إعادة بناء ضريح لجده. يقول لـ«العربي الجديد»: «جربنا الجوع والعطش في المخيم، ومات الناس من جراء الجوع، ودخلنا المستشفيات، ودمرت منازلنا. رفض جيراننا النزوح، واستشهدوا في منزلهم في منطقة شرق الترنس في مخيم جباليا. لكن ما يحصل هو عملية تطهير للمخيم بالكامل». يضيف: «أبلغ من العمر 31 عاماً، وعايشت كل حكايات المخيم، واستشهد عدد من أفراد عائلتي منذ الانتفاضة الأولى وحتى الثانية وخلال هذا العدوان. لا نريد الموت، وبقاؤنا في المخيم هو من أجل الحياة والأجيال الجديدة. لو سقط المخيم، ستكون هناك كارثة على تاريخنا وقضيتنا. يريد الاحتلال مسح الذاكرة في كل حائط كتبت عليه فلسطين وعائدون في المخيم».

قيود جامعية تقلص حراك الطلاب الأردنيين لمناصرة غزة

يرصد كثيرون محدودية الحراك المتضامن مع فلسطين، والرافض العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الجامعات الأردنية، ويقارنون بينه وبين النشاط الطلابي المتزايد في الجامعات الأميركية والأوروبية

عمّان ـ **أنور الزيادات**

رغم الحراك الشعبي الملحوظ الذي شهده الشارع الأردني في بداية العدوان على قطاع غزة، والتضامن الكبير مع أهالي القطاع المتضررين من العدوان المستمر، تراجعت أنشطة وفعاليات الحراك الطلابي في الجامعات، بعد قرارات عدة بفصل طلبة وإنذار آخرين، بسبب مشاركتهم في الفعاليات المؤيدة للمقاومة الفلسطينية، وتقلص النشاط الطلابي بعد اختفاء الضوء الأخضر الممنوح من الإدارات الجامعية في بداية الأحداث. يرصد خبراء ومهتمون قيوداً كبيرة على الحراك الطلابي داخل الجامعات الأردنية، والذي جعل الطلبة يشاركون في الفعاليات التي يجري تنظيمها خارج الأسوار الجامعية، بعيداً عن التعليمات والقيود التي تفرضها الجامعات. يقول الأكاديمي الأردني ذوقان عبيدات، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك أسباباً عامة تشير إلى تراجع الاهتمام عند المواطن الأردني بكل شيء، وهناك تراجع واضح في التعليم الذي أصبح يركز على الحفظ وطرق اجتياز الامتحانات، ما أدى إلى تراجع الحوارات العامة العميقة، وجعل التفكير النقدي غائباً». ويدلّ عبيدات على هذا التراجع بسرد حادثة مر بها أخيراً، حين كُلف من قبل إحدى محطات التلفزة بالعمل على الأثر التربوي لحرب غزة، فتواصل مع خمسة أساتذة جامعيين لإغناء الموضوع، لكن لم يرغب أي منهم بالحديث، مضيفاً أن هذا يلخص الكثير من أسباب تراجع الاهتمام بمثل هذه القضايا، ويعني أن هناك تخوفاً لدى أغلبية الطلاب من التعبير عن الرأي خشية العواقب.

يضيف الأكاديمي الأردني أن «الشعوب العربية بات لديها رغب من التعبير عن الرأي، وفي الأردن هناك حديث عن التنمية السياسية والأحزاب، والأحزاب جميعها تندد في بياناتها بالحرب على غزة، لكن أين جماهير هذه الأحزاب؟ وما نشاطاتهم؟ الحراك في الجامعات خلال القرن الماضي كان سببه وجود أحزاب حقيقية، وروح وطنية حية، وكان هناك من هو مستعد للسجن بسبب توزيع منشور، وكانت هناك شخصية وطنية وقومية للطالب، وكانت القضايا العربية على رأس اهتماماته. من المخجل أن طلاب العالم يقفون مع غزة فيما الطلاب العرب لا صوت لهم، ولا يتاح لهم القيام بنشاطات في بلادهم. المواطن العربي جرى تدجينه، ولم يعد لديه استعداد للتضحية، ربما هناك ضغوط، لكن البعض خائفون أيضاً». في المقابل، يقول أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأردنية، محمد أبو رمان لـ«العربي الجديد»: «هناك حراك طلابي كبير في الأردن، والطلاب من أكثر الفئات حضوراً وتأثيراً في الفعاليات، وفي المشهد السياسي وحراك الشارع الأردني عموماً، وجزء كبير من حراك الطلاب انتقل إلى خارج أسوار الجامعات لسهولة التجمع والتواصل، وعدم الاصطدام بالتعليمات الجامعية. لاحظنا في بداية الحرب على غزة أن هناك تقييداً من بعض الجامعات، وصل أحياناً إلى فصل طلاب، بسبب مشاركتهم في فعاليات، ولذلك يتحاشى الطلاب القيود والتعليمات الجامعية بالبحث عن فضاء يسمح لهم بالتجمع وإقامة النشاطات، وهم يشكلون أكثرية المشاركين في الاحتجاجات قرب السفارة الإسرائيلية، والفعاليات المنظمة بوسط العاصمة عمّان». ويوضح أبو رمان: «مرّ الحراك الطلابي خلال العقود الماضية بمراحل هبوط وصعود غير منتظمة، ففي الثمانينات كان حراك الطلبة ذا طابع أيديولوجي، وكان له حضور كبير، فيما أصبح التيار الإسلامي في تسعينيات القرن الماضي مسيطراً في الشارع الطلابي، ثم بدأت الإجراءات الحكومية للحد من نفوذ هذا التيار داخل الجامعات، وساهمت الحكومة في إيجاد تيارات طلابية مناكفة للإسلاميين. البيئة في الثمانينيات والتسعينيات كانت بيئة عرفية، ورغم ذلك كان هناك حضور طلابي، وفي التسعينيات، ورغم المواجهة بين الدولة والمعارضة على خلفية اتفاقية وادي عربة والتطبيع، كان هناك حراك طلابي قوي». ويضيف أن «اتخاذ مجموعة من الإجراءات داخل الجامعات أدى إلى تحولات كبيرة تحتاج إلى دراسات معمقة للخروج بنتائج دقيقة، ومن هذه الإجراءات قبول أعداد كبيرة من الطلاب لعمل توازن مع الحركة الإسلامية، وبعض هؤلاء جرى ربطهم بالسياسات الحكومية، ما أضعف الحضور المعارض في الجامعات. القيود الجامعية والعقوبات تحد أحياناً من أنشطة الطلاب، ورغم تحديث المنظومة السياسية في الأردن عام 2021، والذي شمل إقرار نظام الأنشطة الحزبية وإعادة الانتخابات الطلابية في الجامعات، فإن ذلك لم ينعكس على المناخ الطلابي، وحتى الآن هناك خوف طلابي من الانتماء للأحزاب، ففي الاختبار الأول للتحديث السياسي تعرض عدد من الطلاب لعقوبات ومشاكل، وهم بالتالي يشعرون أن هذه التوجهات لم تنعكس بشكل حقيقي على النشاط الطلابي».

تراجع ملحوظ للنشاط الطلابي المتضامن مع غزة في الجامعات الأردنية

ويرى أبو رمان أنه «حتى الآن، هناك تخوف من الدولة من استغلال حركات سياسية هذا الانفتاح لصالحها، وهذه الحسابات المعقدة والحساسيات بين الحكومة والمعارضة فرضت جواً من التوتر داخل الجامعات، وكل ذلك انعكس سلباً على الحراك الطلابي، وجعل الطالب يفضل القيام بنشاطاته خارج أسوار الجامعة». من جهته، يؤكد الكاتب ماجد توبة، لـ«العربي الجديد»، أن هناك تراجعاً ملحوظاً للنشاط الطلابي المتضامن مع قطاع غزة في الجامعات الأردنية، خاصة إذا ما قارنا ذلك بالاحتجاجات الواسعة في الجامعات الأميركية والأوروبية، مضيفاً: «أصبح أن هناك مسيرات ووقفات تظمت في الجامعات الأردنية، لكنها لا ترتقي إلى الحجم المتوقع أو المأمول، ويرتبط ذلك بالموقف الرسمي المتشدد أمنياً في ضبط التحركات الشعبية، والواضح من خلال عدد الأشخاص الذين جرى توقيفهم على خلفية نشاطات ومسيرات، خاصة عند ساحة مسجد الكالوتي قرب السفارة الإسرائيلية في العاصمة عمان».

يضيف توبة أن «الانقسامات بين القوى الطلابية والحزبية من بين الأسباب التي يمكن أن تفسر الخمول الذي تعانيه الجامعات، رغم وجود دعوات من قوى شعبية وحزبية ونقابية أن تأخذ الجامعات دورها الطليعي في الاحتجاجات، على غرار ما يحدث في الولايات المتحدة وأوروبا، وأن يكون لها دور في قيادة الشارع الأردني في التضامن مع قطاع غزة، وتعرية ما يتعرض له من إبادة. قبل عقود، عندما كنا طلاباً في الجامعات الأردنية، كان هناك حراك طلابي قوي، سواء في القضايا الوطنية أو القومية، خاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وكان طلبة الجامعات يتصدرون المشهد الأردني». ويؤكد أن «حجم الضغط الداخلي من الجامعات على الطلاب، والضغوط الأمنية أيضاً، يحد من النشاط داخل الجامعات، ولذلك يحاول الطلبة تحويض هذا بالالتحاق بالفعاليات التي تجري خارج الجامعة، مثل الوقفات حول السفارة الإسرائيلية، والمسيرات الأسبوعية في وسط عمّان. أعتقد أن هناك محاولات لتدجين ومحاصرة أي تحرك طلابي في أغلب الدول العربية، ومنها الأردن، ما يحد من التحرك المتوقع للطلاب لدعم الشعب الفلسطيني». في السياق، يقول منسق الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا»، فاخر دعاس، لـ«العربي الجديد»، إن الحركة كانت موجودة ومتفاعلة، لكن قوة الحراك في الجامعات متفاوتة، بينما غالبية المشاركين في الاعتصامات والمسيرات هم من القطاع الطلابي. ويوضح أنه «في بداية العدوان، وعندما كانت إدارات الجامعات تسمح بالفعاليات التضامنية، كانت هناك فعاليات في أغلب الجامعات، لكن بعد فترة عادت عمادات شؤون الطلبة في الجامعات إلى تقييد حرية الحركة الطلابية، وهذا أدى إلى تراجع الأنشطة في الجامعات الأردنية». ويرى دعاس أن «الإشكالية تكمن في التضييق على حرية الطلاب في إقامة الفعاليات داخل الجامعات، وكانت هناك حالات عقابية كثيرة بحق الطلبة على خلفية محاولة إقامة فعاليات تضامنية. النظام الأكاديمي كله يقيد حرية التعبير، وأنظمة التأديب في الجامعات تساهم في غياب الحراك الطلابي، وتقيّد حرية العمل الطلابي بشكل كبير، عبر فرض عقوبات صارمة على الطلاب المشاركين في الفعاليات، إضافة إلى تراجع دور الأحزاب. القضية الفلسطينية تهم جميع الأردنيين، ومعظم المشاركين في الحراكات الشعبية اليومية هم من طلاب الجامعات، ويعتبرون ذلك وسيلتهم لدعم الفلسطينيين».

يملأ الطلاب أغلبية في الحراك الشعبي الأردني (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)